أحدهما يمني الجنسية ومسؤول تسليح التنظيم في اليمن

اعترافات رجال «القاعدة» المقبوض عليهم في سيناء تؤكد تمويل قيادات إخوانية لعمليات إرهابية في سيناء بعد عزل مرسي

ضبط خرائط وأوراق تتضمن مخططات إرهابية واغتيالات لرجال الجيش وعلى رأسهم «السيسي»

زعيم تنظيم (القاعدة) في سيناء هرب من وادي النطرون مع مرسي وكان يتلقى تمويلا من خيرت الشاطر

■ **القاهرة / متابعات:**

بعد هجمات شبه يومية نفذها مسلحون منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو الجاري واستهدفت عناصر الجيش والشرطة في شمال سيناء، قام الجيش المصري بتعزيز انتشاره في المنطقة والتحضير لعملية واسعة النطاق، تتكون من أربعة أبعاد أمنية.

وبحسب مراقبين عسكريين فإن المنظومة تتكون من أربعة أبعاد أولها الاعتقالات التي باشرها الجيش المصري، ما أوقع 13 قيادياً من قيادات تنظيم التوحيد والجهاد ومجلس شورى المجاهدين في سيناء، في قبضة الأمن، الأمر الذي كشف لهم عن الأهداف الاستراتيجية التي يُخطط لضربها ليس في سيناء فحسب، بل في مصر بشكل عام.

ثاني الأبعاد هو حشد قوات عسكرية تضم 30 ألف جندي، ولواءين ونصف لواء مشاة ميكانيكي، ومجموعة صاعقة، ومجموعة مظلات، ووحدة مهندسين عسكريين، ووحدة مدفعية، فضلاً عن خمس طائرات أباتشي وطائرات إف 16، ولنشات بحرية لمراقبة المياه الإقليمية الفاصلة بين رفح الفلسطينية والمصرية، أما البعد الثالث فيتمركز حول ضربات استباقية قائمة على ضرب البؤر الإرهابية بعدما تم تحديد مواقعها.

وقد أجرت وكالة أسيوشيتد برس، تحقيقا اعتبرت فيه أن مرسي كان يعيق حركة الجيش في سيناء فهو، بحسب مصادر عسكرية، الذي منع الجيش من اعتقال خاطفي الجنود المصريين في سيناء، في مايو الماضي، كما أوقف حملة له ضد الجهاديين في نوفمبر، ورفض طلب حركة حماس تسليم مشتبه بهم في قتل الجنود المصريين الستة عشر في أغسطس العام الماضي.

ترافق ذلك مع تصريحات لصحيفة "واشنطن بوست" الأميركية قالت فيها إن الهجمات التي يشنُها مسلحون على قوات الأمن ونقاط التفتيش التابعة للجيش المصري خرجت بأمر من مرسي. وأنها تفاقمت بشكل كبير وغير مسبوق منذ سقوط مرسي.

وكانت وحدات تتبع الجيش الثاني المصري في سيناء وجهت مساء أمس الأول الخميس ضربة موجعة لتنظيم جهادي تابع لـ«القاعدة» ويقوده الدكتور رمزي موافي، ويطلق عليه «جيش مصر الحر»، ويُعتبر المتهم الرئيسي في أحداث العنف والإرهاب المسلح في سيناء؛ حيث نجحت قوات الصاعقة التابعة للجيش الثاني الميداني في إلقاء القبض على إبراهيم سنجاب، الذراع اليمنى لموافي، ونائبه خليل أبوالمر وكلاهما غير مصريين، وبحوزتهما خرائط وكشكول وجهاز «لاب توب» وهاتفا «ثريا»، تكشف مخططاتهم للقيام بأعمال إرهابية، والتخطيط لاغتيال بعض القيادات العسكرية ومن بينهم الفريق أول عبدالفتاح.

وحول عمليات تسليح الارهابيين في سيناء، أكدت المصادر أن السلاح يأتي اليهم من ليبيا وحركة حماس في قطاع غزة ومهربي الأسلحة في تركيا عبر اليمن والسودان، وتم رصد عبور ما يقرب من 600 مقاتل من حماس عبر الأنفاق المارة عبر الحدود منذ عزل الرئيس محمد مرسي ، فيما يتم تمويل الجماعات الإرهابية في شمال سيناء من خلال فروع التنظيم الدولي للأخوان المسلمين واستثماراته في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وتركيا وقطر واليمن والسودان .

واعترف المتهمون خلال التحقيقات الأولية، التى أُجريت معهما أنهما تابعان لتنظيم «الجيش المصري الحر» الذى أسسه الدكتور رمزي موافي فى سيناء، وأن قيادات تابعة لجماعة الإخوان والجماعة الإسلامية هي التى تحركهم، ودفعت لموافى مبالغ مالية كبيرة، للقيام بأعمال إرهابية عقب إسقاط الرئيس المعزول محمد مرسي، وكلفت قيادياً من السلفية الجهادية بدور همزة الوصل بينهما.

وكشفت مصادر أمنية أن اثنين من المتهمين وهما ابراهيم سنجابي(يمني الجنسية)وخليل المر (فلسطيني) كانا فى طريقهما للدكتور رمزي موافي (المعروف إعلامياً بطبيب بن لادن والذى تمكّن من الهرب من سجن وادي النطرون مع محمد مرسي وقيادات من جماعة الإخوان أثناء ثورة يناير) داخل جبل الحلال، يستقلان سيارة دفع رباعى دون لوحات معدنية، عن طريق أحد المدقات داخل الجبل، وتصادف وجود مجموعة من رجال الصاعقة التابعين لقيادة الجيش الثانى كانت تقوم بتمشيط الجبل لضبط العناصر الإرهابية، وبمجرد رؤيتهما قوات الجيش حاول المتهمان الهرب داخل الجبل، إلا أن القوات نجحت فى محاصرتهما وإلقاء القبض عليهما.

وأضافت المصادر أن القوات عثرت معهما على جهاز «لاب توب» وخرائط لبعض المواقع العسكرية والمنشآت المهمة، وكراسة تحتوي على بعض العبارات الغريبة، وهاتفي محمول نوع «ثريا» الذى يعمل عبر الأقمار الصناعية، وهواتف تعمل على شبكة «أورانج» الإسرائيلية للاتصالات، التي تربط بين غزة وإسرائيل عبر الأقمار الاصطناعية ، بالاضافة الى ضبط أوراق تؤكد انتماءهما لتنظيم «جيش مصر الحر» بقيادة موافي ، وتعاملاتهما مع قيادات اخوانية في القاهرة..

وأفادت المصادر أنه بعد إحالة المتهمين للأجهزة الاستخباراتية للتحقيق، تبين أن إبراهيم سنجاب يمنى الجنسية يطلق عليه «أبوسفيان»، وهو المسئول عن تسليح جيش مصر الحر، وكان المسئول عن التسليح فى تنظيم القاعدة بدولة اليمن، قبل أن يغادرها لسيناء أوائل 2012 بناء على طلب من الدكتور موافي عقب هروبه من السجن، لتشكيل تنظيم يعلنان من خلاله الإمارة الإسلامية بسيناء، مشيرة الى أن المتهمين إبراهيم سنجاب مسئول تسليح التنظيم باليمن.. وخليل أبوالمر المسئول الأول عن تدريب كتائب القسام ويتبعان «الجيش الحر» الذى أسسه «طبيب بن لادن» .

أما خليل أبوالمر فيطلق عليه «الشيخ الشامي» فلسطيني الجنسية، وكان المسئول الأول عن تدريب كتائب القسام الذراع العسكرية لحركة حماس، ودخل البلاد عبر الأنفاق خلال مارس 2011 مع مجموعة من العناصر الفلسطينية المسلحة، وانضم ومن معه إلى تنظيم موافي، وأصبح مسئولاً عن التدريب العسكرى للشباب داخل جبل الحلال فى التنظيم.

وأكدت المصادر أن جهات التحقيق واجهت المتهمين، بالمعلومات التى أوردها جهاز المخابرات المصري مؤخراً وقدمها للفريق أول عبدالفتاح السيسى، والتي تؤكد أن تنظيم «رمزي موافي» هو المسئول عن أعمال الإرهاب فى سيناء، ورصد معلومات تؤكد أن التنظيم يخطط لاغتيال عدد من قيادات الجيش وعلى رأسهم الفريق السيسي، كما واجهتهما بالمضبوطات، التى تم العثور عليها معهما.

وأوضحت المصادر أن المتهمين مازالا قيد التحقيقات، لمعرفة تفاصيل العمليات الإرهابية التى كان يخطط لها موافي، سواء فى سيناء أو غيرها، ومواجهتهما بالمعلومات التى تؤكد مخطط التنظيم لاغتيال عدد من قيادات الجيش.

ونقلت الصحف المصرية عن مصادر جهادية في سيناء أن قوات الأمن بسيناء ألقت القبض حتى الآن على 11 عضواً من تنظيم الدكتور«رمزي موافي» خلال الأسبوع الأخير، من بينهم القياديان بالتنظيم، سنجاب وأبوالمر، وأنهم جميعا يخضعون للتحقيق على أعلى مستوى، للتوصل إلى مكان اختباء موافي وإلقاء القبض عليه، علماً بأنه شوهد خلال الفترة الأخيرة فى مدينة العريش، ورغم مرضه كان ضمن الحضور فى مؤتمر «أنصار الشريعة» الذى عقد بميدان الرفاعي.

وأوضح مصدر أمني أن أكمنة الجيش بطول الطريق الدولى (العريش- رفح) تشهد حالة لم يسبق لها مثيل من الاستنفار الأمني، وفُرضت إجراءات أمنية مشددة لقوات الجيش بكمائن مدخل العريش والخروبة وأبوطويلة والماسورة، وتنفذ إجراءات التفتيش الذاتي بتلك الكمائن بشكل صارم، بجانب استمرار وصول التعزيزات العسكرية لسيناء، استعداداً لشن حملة تطهير مكبرة لجماعات الإرهاب.

وأوضحت المصادر أن موافي نجح فى جلب أكثر من 2000 مسلح من عدة دول عربية أهمها اليمن وفلسطين وسوريا، و1500 آخرين من داخل مصر، اتخذوا من جبل الحلال، وإحدى المناطق النائية بجنوب العريش مأوى لهم، لإقامة إمارة إسلامية في سيناء.

من جانبه قال نبيل نعيم، زعيم تنظيم الجهاد السابق، إن رمزي موافي يعمل لصالح أيمن الظواهري، وبعض القيادات الإخوانية داخل مصر على رأسهم خيرت الشاطر، الذي يغدق عليه الأموال، وإن علاقته قوية بالمعزول محمد مرسي، الذى هرب معه من وادي النطرون.

وأوضح نعيم أن موافي يُعتبر الأبرز فى صناعة المتفجرات من المواد الكيماوية داخل تنظيم القاعدة، حتى لقّبوه بـ«الكيماوي»، وأنه ليس طبيب بن لادن كما يردد البعض ولكنه كان مسئول صناعة المتفجرات والأسلحة بالتنظيم، وهو خريج كلية طب الأسنان، فلقّبه البعض بطبيب بن لادن، لافتاً إلى أنه تم استبعاده من تنظيم القاعدة فى منتصف التسعينات، لضبطه أكثر من مرة وبحوزته كراسة تتضمن تركيبات كيماوية لصناعة الأسلحة، حتى تم إلقاء القبض عليه في أواخر التسعينات وصدر عليه حكم عسكري بالسجن المؤبد، لضلوعه في تأسيس تنظيم إرهابي، ونقل معلومات مهمة عن الدولة لمقر التنظيم الرئيسي خارج مصر، وبعد هروبه من السجن أعاده أيمن الظواهري مرة أخرى للتنظيم وزرعه داخل سيناء.

(7) من ضحايا أحداث «الحرس الجمهوري» في القاهرة متهمون بقضايا مخلة بالشرف

■ **القاهرة/ متابعات:**

كشف مصدر أمني في جمهورية مصر العربية عن وجود عدد من المسجلين جنائيا في جرائم مخلة بالشرف وسرقة وضرب وبلطجة وتبديد، من بين قتلى أحداث الحرس الجمهوري، مضيفاً أن عدد القتلى بلغ 51 قتيلا، بينهم 7 مسجلين جنائيًا، بينما بلغ عدد المصابين 435 مصاباً، وبالتالي فالنسبة المئوية للبلطجية وسط الاعتصامات والمظاهرات نحو 14 %، مؤكداً أنهم ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية.

وأضاف المصدر أن المسجلين جنائياً من بين قتلى الأحداث هم كل من: محمد متولي محمد متولي ينتمي للجماعة الإسلامية ومن أعضائها الناشطين بالرغم من كونه سبق اتهامه بأكثر من 6 قضايا جنائية مخلة بالشرف وسرقة خيانة أمانة و تبديد، ورقم آخر قضاياه قضيته 2071/2009 جنح ثان شبرا الخيمة، ومحمد السيد عامر أحمد عامر ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين ورقم قضيته 13293/2008 جنح قسم أول شبرا الخيمة، والسيد محمد علي خليل ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين ورقم قضيته 10763 / 2010 جنح قسم ثان دمياط، وعادل سيد أحمد محمد عبد الحي ورقم قضيته 3502/2005 جنح بولاق أبو العلا، وعلي صالح عبد الرحمن فهمي رقم قضيته 1709/1999 جنح حدائق القبة، ومحمد محمد حامد النحاس رقم قضيته 9605 / 2011 جنح شبين الكوم، وياسر أنور عبدالخالق سيد رقم قضيته 12493 / 2008 جنح حدائق القبة، لافتاً إلى أن هناك الكثير من البلطجية والمسجلين خطر الذين يتم ضمهم للجماعات الإسلامية للاستفادة منهم في أحداث العنف إلى جانب تواجد مجموعات من البلطجية لا ينتمون للجماعة وهو ما يشير إلى احتمالية قيام الجماعة بتأجيرهم.

› محمد نورالدين

لماذا عارض أردوغان ثورة «30 يونيو» ؟

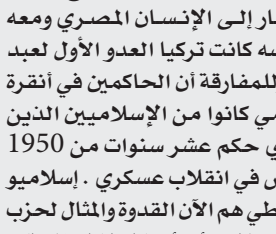

بعد أن خسرت سوريا والعراق وإيران ولبنان، وبعد توتر العلاقات مع "إسرائيل"، ها هي تركيا تضيف دولة أخرى إلى قائمة خسائرها وهي مصر .

ولقد عقدت أنقرة بقيادة رئيس الحكومة وزعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم رجب طيب أردوغان الآمال الكبيرة جداً على وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، لتعويض خسائرها الإقليمية الأخرى من جهة ومن أجل تمديد دورها في المنطقة .

لكن خطأ أنقرة أنها ارتكزت في ذلك إلى عوامل أيديولوجية صرفة، وهي الرابطة العقائدية بين جناحي "الإخوان" في مصر وفي تركيا، وفي ذلك تجاوز وعدم إدراك للخصوصيات المصرية والإقليمية . ذلك أن مصر ليست مجرد دولة عادية يمكن أن تُحكم من الخارج ومن جانب دولة مثل تركيا كانت تاريخياً منافسة للدور المصري حتى عندما كانت مصر جزءاً من الدولة العثمانية .

إن مجرد رؤية مصر كما لو أنها ولاية عثمانية وبالإمكان إعادة التحكم بها من بعيد، يعكس قصوراً في رؤية منظري حزب العدالة والتنمية، متناسين أن أول ثورة عربية حقيقية ضد الاستعمار العثماني كانت من مصر عندما انتفض محمد علي باشا في مطلع القرن التاسع عشر ووحّد مصر وسوريا وكاد يطيح حتى بالسلطان العثماني عندما وصلت قوات محمد علي إلى أبواب اسطنبول ولم يتراجع إلا بسبب المعارضة البريطانية لهذا التوسع، واستمرت مصر أكثر من أربعين سنة خارج السيطرة العثمانية . وفي فترة محمد علي بالذات أمكن لمصر أن تخرج من قيود التخلف العثماني فعرفت نهضتها الأولى والأكبر على كل الصعد، بل كان لمحمد علي الفضل في تأسيس الوطنية المصرية .

وفي العصر الحديث كانت نهضة مصر الثانية مع جمال عبدالناصر الذي أعاد الاعتبار إلى الإنسان المصري ومعه الإنسان العربي، وفي الوقت نفسه كانت تركيا العدو الأول لعبد الناصر بتحريض من الغرب . وللمفارقة أن الحاكمين في أنقرة في فترة عبدالناصر والمد القومي كانوا من الإسلاميين الذين يتزعمهم عدنان مندريس الذي حكم عشر سنوات من 1950 إلى 1960 قبل أن يشنقه الجيش في انقلاب عسكري . إسلاميو عدنان مندريس وحزبه الديمقراطي هم الآن القدوة والمثال لحزب العدالة والتنمية ورجب طيب أردوغان . أي أنه كلما كان الحاكم في أنقرة إسلامياً وإخوانياً، كان العداء للعروبة في أوجه . وليس من قبيل المصادفات هنا أن يصب أحمد داوود أوغلو جام غضبه على القومية العربية في كتابه "العمق الاستراتيجي"، حيث كان عبدالناصر وكل العروبيين سداً منيعاً أمام تمدد الدور التركي العثماني في المنطقة .

وفي الواقع، دلت تجربة عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية ومن علاقة تركيا بمصر أن حزب العدالة والتنمية التركي لا يمكن أن يثق بأحد في مصر وغير مصر إلا بالجماعات التي تنسجم معه أيديولوجياً أي بالتحديد جماعة الإخوان المسلمين . وهو ما كان يفسر أيضاً البرود الذي كان يتخلل العلاقات بين أنقرة ومصر في ظل نظام حسني مبارك، والحرارة الزائدة التي اعترت مفاصل الحكم في تركيا عندما بدأت ثورة 25 يناير ورأت الفرصة مؤاتية بل لا تعوض للتخلص من نظام كان يقف عقبة أمام الدور التركي، ولإيصال الإخوان المسلمين إلى السلطة، تمهيداً لوضع اليد على أكبر دولة عربية فيستعيد المشروع العثماني نبضه، وتعوّض تركيا عن خسارتها الاستراتيجية في محيطها الجغرافي المباشر .

لذلك كان سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر ضربة قاضية لكل البناء الذي اشتغل عليه أردوغان واستكمالاً للهزيمة الاستراتيجية للمشروع التركي في المنطقة . لذلك فإن مواقف أردوغان ووزير خارجيته المعارضة لثورة 30 يونيو إنما جاءت استكمالاً لأخطاء السياسة الخارجية التركية التي لا تنظر إلى التطورات وإلى صورة المنطقة إلا من منظار أيديولوجي يعمي البصر والبصيرة عن حقائق التاريخ والجغرافيا، حيث إن لمصر دورها العروبي الثابت الذي لا يتغير وإن كان يكبو أحياناً، وهو المنظار الذي بات يشكل خطراً على سلطة أردوغان داخل تركيا نفسها ومن علاماته انتفاضة "تقسيم" الأخيرة التي قامت أساساً وعلناً اعتراضاً على الاستبداد "الإخواني" الذي يمارسه حزب العدالة والتنمية .